الأمم المتحدة

A/64/489

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البنود ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٧٠ و ١١٤ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٠٠١-٢٠١٠ عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

271009 261009 09-55697 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

نحو إقامة شراكات عالمية

الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

التنمية الاجتماعية

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة
لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتُمِد في الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٥، و ١٦، و ١٩، و ٤٠، و٤٢، و ٤٤، و ٤٧، و ٤٨، و ٥٠، و ٥١، و ٥٢، و ٥٣، و ٥٤، و ٥٥، و ٥٦، و ٥٧، و ٥٨، و ٥٩، و ٦٠، و ٦١، و ٦٣، و ٧٠، و ١١٤، و ١١٨، و ١٢٠، و ١٢١، و ١٣٠، و ١٣١، و ١٣٢، و ١٣٣، و ١٣٤، و ١٣٦، و ١٣٧، و ١٤٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد المحمود عبد الحليم **محمد**
السفير، الممثل الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الذي اعتُمِد في الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧

نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بمناسبة اجتماعهم السنوي الـ ٣٣ لاستعراض الحالة الاقتصادية في العالم والتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية، واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الأزمات العالمية الراهنة المتعددة والمترابطة والتي تتفاقم فيما بينها، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلّب أسعار الطاقة، والأزمة الغذائية والتحديات التي يطرحها تغير المناخ، والتي يمكن أن تزيد من تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وشدد الوزراء على أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة وكذلك أوجه القصور والثغرات في الإدارة المالية الدولية عملت على تأكيد الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي واستباقي في القضايا الاقتصادية الدولية.

٣ - وأشار الوزراء إلى أن الأزمة ألقت مزيدا من الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاح جوهري وشامل للنظام والهيكل الاقتصادي والمالي الدولي، بما في ذلك ما يتعلق به من سياسات وولايات ونطاق وإدارة، لتمكينه من التصدي على نحو أفضل لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والحيلولة دون حدوثها، وتعزيز التنمية بشكل فعال، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء بصورة منصفة، ولا سيما البلدان النامية. ويجب على المؤسسات المالية الدولية خاصة أن يكون لديها توجه إنمائي واضح. ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح يتسم بالشمولية والشفافية من أجل إيجاد نظام وهيكل اقتصادي ومالي دولي جديد يكفل، في جملة أمور، منح البلدان النامية حيّزا كافيا في مجال السياسة العامة.

٤ - وأشار الوزراء إلى تقدير البنك الدولي العجز الكبير البالغ ١ تريليون دولار الذي تواجهه البلدان النامية في عام ٢٠٠٩. وشددوا على أهمية تخصيص موارد جديدة وإضافية، على سبيل الأولوية، للبلدان النامية لكي تعالج على نحو ملائم الآثار الضارة للأزمة.

٥ - ورحّب الوزراء بإقرار المجتمع الدولي بالحاجة إلى مزيد من الاستجابة المنسقة والشاملة للتخفيف من حدة الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية ولا سيما على البلدان النامية وكذلك الإصلاح الهيكلي الضروري المتأخر عن موعده واللازم لمنع وقوع اضطرابات اقتصادية في المستقبل على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لـ ''مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية''، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأعربوا عن خيبة أملهم إزاء الافتقار إلى تدابير ملموسة أو التزامات محددة زمنيا لتلبية الاحتياجات المحددة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، والتجارة، والمالية، والوصول إلى الأسواق، والديون، والتنمية المستدامة.

٦ - وتهدد الأزمة المتفاقمة بالتأثير سلبا على مديونية البلدان النامية. ويحد تزايد المديونية من قدرة هذه الدول على اتخاذ التدابير المالية الملائمة للتخفيف من تأثير الأزمة أو المشاركة في تمويل التنمية. ونؤكد على أنه يجب اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة آثار الأزمة على مديونية الدول النامية ومنع وقوع أزمة ديون جديدة.

٧ - وأكد الوزراء مجددا الحاجة الملحة لأن يعتمد المجتمع الدولي حلا فعالا وعادلا ودائما وموجها نحو التنمية لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بطرق منها إلغاء الديون بشكل كامل، دون تمييز أو شروط، وزيادة التدفقات المالية التساهلية.

٨ - وشدد الوزراء في هذا الصدد على أهمية الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المنشأ بموجب قرارها ٣٠٥/٦٣، وأكدوا على الحاجة إلى الشروع فورا في النظر الموضوعي في جميع القضايا الواردة في الوثيقة الختامية لـ ''مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية''. وشددوا كذلك على أنه ينبغي للفريق العامل أن يقدم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة بأسرع ما يمكن بشأن الإجراءات الرامية لإصلاح أوجه القصور الهيكلية للنظام المالي والاقتصادي الدولي، والتخفيف من تأثير الأزمة على التنمية.

٩ - وأكد الوزراء مجددا الأولوية القصوى التي توليها البلدان النامية لعملية تمويل التنمية بوصفها فرصة ثمينة لتأمين الدعم لرؤيتها المشتركة في معالجة المعوقات الرئيسية لتمويل التنمية التي تواجهها جميع البلدان النامية. وفي هذا الصدد، دعوا إلى الإسراع بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري وفي إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وشددوا أيضا على ضرورة مواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية والتزموا بالتالي بالمشاركة بنشاط في الحوار

الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المزمع عقده في نيويورك في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٠ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء محادثات منظمة التجارة الدولية في جولة الدوحة التي قد تحول دون إنهاء المفاوضات هذه السنة واعتبروها نكسة خطيرة لجولة الدوحة. وكرروا دعوة البلدان النامية إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر الجمود الحالي في المفاوضات بهدف اختتام الجولة بحلول عام ٢٠١٠. وأعادوا تأكيد ضرورة التقيد بدقة بالولاية الإنمائية لإعلان الدوحة الوزاري، وبقرار المجلس العام لمنظمة التجارة الدولية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبإعلان هونغ كونغ الوزاري، التي تضع التنمية في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١١ - وحث الوزراء البلدان النامية على اتخاذ التدابير الهادفة لزيادة تدفقات الاستثمار، ولا سيما الاستثمارات المباشرة الأجنبية، إلى البلدان النامية وتجنب اتخاذ التدابير الحمائية، التي تعرقل هذه التدفقات. وأكد الوزراء من جديد التزامهم بنظام تجاري متعدد الأطراف عالمي، ويقوم على قواعد، ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف.

١٢ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا، التي تقدم طلبات للعضوية في منظمة التجارة الدولية، دون عوائق سياسية، بطريقة سريعة وشفافة ومع الاحترام الكامل لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

١٣ - وأكد الوزراء مجددا أن الجوع يشكل انتهاكا لكرامة الإنسان ودعوا لاتخاذ تدابير عاجلة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل القضاء عليه. وأكدوا من جديد أيضاً حق كل إنسان في الحصول على طعام مأمون ومغذ، تمشيا مع الحق في الحصول على الغذاء والحق الأساسي لكل إنسان في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو الكامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية.

١٤ - وأعاد الوزراء تأكيد أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم. وكرروا تأكيد أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها المتعلقة بالأمن الغذائي في جهودها الرامية للقضاء على الفقر والجوع. وأشاروا إلى المبادرات الإقليمية التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في هذا الصدد، بما في ذلك عقد مؤتمر القمة الرئاسي في ماناغوا، بنيكاراغوا، بشأن الغذاء والأمن والسيادة، والقمة الأفريقية في شرم الشيخ.

١٥ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة لأن يتخذ المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، تدابير فعالة لتخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على التصدي بكفاءة لكل من التحديات الوشيكة والطويلة الأجل التي يواجهها الأمن الغذائي. وأكد

الوزراء مرة أخرى أهمية وضع استراتيجيات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال توفير الاستجابات في حالات الطوارئ، وفي تنظيم الإجراءات الرامية للتغلب على الأزمة الغذائية الراهنة.

١٦ - ورحّب الوزراء بعقد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي من ١٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وأعربوا عن أملهم بأن يترجم مؤتمر القمة الإرادة السياسية والالتزام بمعالجة هذه القضايا المهمة إلى إجراءات ملموسة.

١٧ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن الافتقار إلى التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يمثل موطن نقطة الضعف في خطة الأمم المتحدة للتنمية وشددوا على وجوب إيلاء الأولوية القصوى لتأمين التنفيذ الفعال والكامل للأهداف والالتزامات المتفق عليها. وحث الوزراءُ الشركاءَ في التنمية على إبداء همة مماثلة في تنفيذ ما عليها من التزامات سواء كان ذلك في الديون الخارجية، والمساعدة الإنمائية، والتمويل، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، أو غيرها من مجالات التعاون. وبناء على قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥، ينبغي أن ترسي الأمم المتحدة توافقا حكوميا دوليا في الآراء من أجل إنشاء آليات فعالة لاستعراض ومتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٨ - وأكد الوزراء مجددا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وينبغي أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المتفق عليها في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وشددوا كذلك على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، على أساس الاعتراف بالقيادة والإدارة الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بمقرر الجمعية العامة القاضي بعقد اجتماع قمة للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، على النحو المتفق عليه بموجب القرار ٦٣/٣٠٢.

١٩ - وسلّم الوزراء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وهي القارة الوحيدة التي لا تسير حاليا في الطريق المفضية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ودعوا إلى تنفيذ جميع الالتزامات المقدمة تنفيذا كاملا وفي حينه، لتمكين البلدان الأفريقية من الاندماج في مسيرة الاقتصاد العالمي.

٢٠ - وأكد الوزراء مجددا الإعلان السياسي بشأن ''الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل تحقيقها'' الذي اعتُمِد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأشاروا إلى التزام جميع الدول بإنشاء آلية للرصد لمتابعة جميع الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا على النحو الوارد في الإعلان السياسي بشأن ''الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا'' وشددوا على أنه ينبغي للمجتمع الدولي وأفريقيا نفسها تنفيذ جميع الالتزامات التي قُدِّمت لأفريقيا والتي قدمتها أفريقيا، تنفيذا فعالا ومتابعتها على النحو المناسب.

٢١ - وأعاد الوزراء تأكيد الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وشددوا على ضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، حث الوزراءُ المجتمعَ الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تلبية تلك الاحتياجات ومعالجة أوجه الضعف تلك واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للوفاء بالتزاماتها، من خلال التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وبرنامج عمل ألماتي، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتطلّع الوزراء إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض استراتيجية موريشيوس في عام ٢٠١٠.

٢٢ - وأقرّ الوزراء بالتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً وبالاحتياجات الخاصة لهذه البلدان، ولا سيما في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وأعرب الوزراء عن دعمهم الكامل لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وفقاً للفقرة ١١٤ من برنامج عمل بروكسل، في أواخر العقد الحالي. وشدد الوزراء على أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً سوف يمثّل فرصة هامة تتيح لأقل البلدان نمواً ولشركائها إجراء استعراض نقدي لأداء الماضي، وخصوصاً في مجالات الفشل والقصور في التنفيذ، ووضع إطار استراتيجي مشترك جديد موجه نحو العمل للعقد المقبل من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً، على نحو فعّال، في جهودها الإنمائية في ظل ظروف متزايدة التعقد والتغيير.

٢٣ - ودعا الوزراء إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المتوسطة الدخل، بوسائل منها المساعدات التقنية الموجهة والكبيرة، وتعزيز الشراكات الجديدة وترتيبات التعاون، بما في ذلك الترتيبات الثنائية، وكذلك عن طريق العمل في محافل مختصة متعددة الأطراف، وإقليمية ودولية، دعما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بالمؤتمر الوزاري الثالث بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

الذي عقد في ويندهويك، ناميبيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وما تلى ذلك من اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٢٣/٦٢ بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

٢٤ - ودعا الوزراء أيضا إلى مواصلة دعم لجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المنخفضة الدخل من أجل تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة، وتشجيع وتعزيز الشراكات وترتيبات التعاون على جميع الصُعد.

٢٥ - وشدّد الوزراء أيضاً على الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من نزاعات وعلى التحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على معالجة هذه الاحتياجات والتحديات واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة في مجال المساعدة المالية والدعم التقني وتطوير الهياكل الأساسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وسلم الوزراء بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يدعو إلى إقامة التعاون بين جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء مجددا على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها لا يزالان يشكّلان الإطار المركزي المتعدد الأطراف للعمل التعاوني من أجل التصدي لتغير المناخ.

٢٧ - وحث الوزراء أيضا البلدان المتقدمة النمو على التعهد بالتزامات طموحة ومعززة في إطار بروتوكول كيوتو في فترات الالتزام اللاحقة. وحثوا أيضا المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية على التصدي لعواقب تغير المناخ، ولا سيما عن طريق رصد موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، ومن خلال بناء القدرات، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها.

٢٨ - وأكد الوزراء مجددا أنه ينبغي التنسيق بشكل متكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تفادي أن تلحق آثار سلبية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة الاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، يتطلع الوزراء للنتائج الإيجابية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

والـدورة الخامـسة لاجتمـاع الـدول الأطـراف في بروتوكـول كيوتـو، المزمـع عقـدهما في كوبنهاغن، بالدانمرك، في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٩ - وشدد الوزراء على أهمية تحسين فهم تأثير تغير المناخ على المحيطات وعلى الحاجة لمراعاة الأبعاد المتعلقة بالمحيطات في وضع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وتقليل آثاره. وفي هـذا الـصدد، أعـرب الـوزراء عـن تقـديرهم لحكومـة إندونيـسيا لعقـدها مـؤتمر المحيطـات العـالمي في الفتـرة مـن ١١ إلى ١٥ أيـار/مـايو ٢٠٠٩، الـذي اعتمـد ''إعـلان مانـادو المتعلـق بالمحيطات''، وأكد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل في إدارة السواحل والمحيطات في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ على المحيطات.

٣٠ - ويتطلع الوزراء إلى نجاح الاجتماع العاشر القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المزمع عقده في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في ناغويا، اليابان.

٣١ - ورحب الوزراء أيضا بالقرار التاسع عشر/٣٣ الذي اتخذه الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي دعا فيه إلى تنظيم مناسبة خاصة رفيعة المستوى بـالتزامن مـع الـدورة الخامـسة والـستين للجمعيـة العامـة للاحتفـال بالـسنة الدوليـة للتنـوع البيولـوجي في عـام ٢٠١٠ ودعـا جميـع الأعـضاء إلى أن يمثلـوا بـأرفع مـستوى ممكـن في الجـزء الرفيـع المـستوى للـدورة الخامـسة والـستين للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة المزمـع عقـدها في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بمشاركة رؤساء الدول والحكومات للاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي.

٣٢ - ورحب الوزراء أيضا بالقرار التاسع عشر/٢٥ الذي اتخذه الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي القاضي بوضع خطة متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي لتقديمها للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي. وفي هـذا الـصدد، أعـرب الـوزراء عـن دعمهـم للجهـود الـتي يبـذلها حاليـا الأمـين التنفيـذي لأمانـة اتفاقيـة التنـوع البيولـوجي مـن أجـل وضـع خطـة متعـددة الـسنوات للتعـاون فيمـا بـين بلـدان الجنـوب بالتعـاون الوثيـق مـع رئـيس مجموعـة الـ ٧٧ ورحبـوا بعقـد الاجتماعـات التحـضيرية الاسـتشارية للجنـة التوجيهيـة المزمـع عقـدها في مونتريـال، كنـدا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وفي الخرطوم، جمهورية السودان، في مطلع عام ٢٠٠٩.

٣٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهـم إزاء زيـادة وتـيرة ونطـاق الكـوارث الطبيعيـة في الـسنوات الأخـيرة ممـا أسـفر عـن وقـوع خـسائر جـسيمة في الأرواح وحـدوث آثـار سـلبية اجتماعيـة واقتـصادية وبيئيـة طويلـة الأمـد للبلـدان، ولا سـيما البلـدان الناميـة. وناشـدوا المجتمـع الـدولي،

ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة، زيادة مساعدتها للدول المتضررة بطرق منها دعم الجهود المبذولة في سبيل تعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية لتنفيذ خطط واستراتيجيات للتأهب، والاستجابة السريعة، والإنعاش والتنمية بشأن الزلازل، والتسونامي، والانهيالات الأرضية والثورات البركانية، والظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر، وحالات الجفاف الشديد والفيضانات، والعواصف الغبارية والرملية.

٣٤ - ورحب الوزراء بالتقدم الذي أحرزه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن عملية تعزيز التعاون الدولي ووسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، ولا سيما تحسين فرص الحصول على الموارد المالية الدولية وتعبئتها في هذا المجال للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، دعا الوزراء إلى التعجيل باعتماد مقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات رسميا وتنفيذها من أجل تحقيق عدة أمور من بينها إصدار توصيات بشأن إنشاء صندوق استئماني عالمي طوعي للغابات.

٣٥ - وسلم الوزراء كذلك بالتحدي الذي يشكله التصحر وتدهور الأراضي وأعربوا عن تصميمهم على دعم وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، بهدف معالجة أسباب التصحر وتدهور الأراضي، وكذلك الفقر الناجم عن تدهور الأراضي. وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن تطلعهم لنجاح الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف المزمع عقده في بوينس آيرس، الأرجنتين، في الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٣٦ - ورحب الوزراء بالوثيقة الختامية للدورة السابعة عشر للجنة التنمية المستدامة بشأن القضايا المواضيعية ''أفريقيا، والزراعة، والجفاف والتصحر، والأراضي والتنمية الريفية''. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء مجددا الحاجة إلى تنفيذ القرارات والالتزامات الواردة في هذه الوثيقة.

٣٧ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم لعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن التنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز خلال ٢٠ عاما في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٣٨ - ورحب الوزراء باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإعلان الوزاري بشأن ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد

العالمي'' وناشدوا المجتمع الدولي تنفيذه من أجل تحقيق الصحة العامة على الصعيد العالمي من أجل التنمية المستدامة.

٣٩ - ورفض الوزراء بشدة فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، وكرروا الإعراب عن الحاجة الملحة لإلغائها فورا. وشددوا على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وتهدد بشدة أيضا حرية التجارة والاستثمار. ولذلك، دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وإلى عدم تطبيقها.

٤٠ - وكرر الوزراء التأكيد على الالتزام الوارد في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة لتفعيل الصندوق العالمي للتضامن، وأشاروا إلى الطلب الذي طرح في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بتفعيل الصندوق العالمي للتضامن، ودعوا البلدان المانحة، والبلدان التي يمكنها القيام بذلك، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والأفراد، إلى المساهمة في الصندوق لتمكينه من بدء أنشطته والسماح له بالإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر.

٤١ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم ودعمهم لمبادرة فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس، بالدعوة إلى إعلان عام ٢٠١٠ ''سنة دولية للشباب''، ولتنظيم مؤتمر عالمي للشباب في العام نفسه، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، يحضره الشباب من جميع أنحاء العالم ويركز على قضايا الشباب ويتوج بإصدار ميثاق دولي يكون بمثابة رباط وثيق يوحد شباب العالم في التزامهم بالقيم العالمية المشتركة.

٤٢ - وأعاد الوزراء التأكيد على الحاجة للوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية بما فيها الالتزامات التي تعهد بها الكثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، والوصول إلى مستوى تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، فضلا عن هدف تخصيص ما يتراوح بين نسبة ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٤٣ - وحث الوزراء بقوة جميع البلدان على تعزيز حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأكدوا مجددا على تصميمهم على مواصلة مواجهة التحديات والفرص التي تمثلها الهجرة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٤٤ - وأكد الوزراء مجددا الحاجة إلى إيجاد وتشجيع الظروف المواتية للتحويلات المالية الأقل تكلفة والأسرع والأكثر أمانا في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، مع مراعاة أن التحويلات المالية لا يمكن أن تعتبر بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف الديون أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية.

٤٥ - وأحاط الوزراء علما بنتائج الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي عقد بغرض مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، وأُقر بالعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، رحب رؤساء الدول والحكومات بمقرر الجمعية العامة بشأن إجراء حوار مواضيعي غير رسمي ليوم واحد في عام ٢٠١١ حول الهجرة الدولية والتنمية والحوار الجديد الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في عام ٢٠١٣.

٤٦ - ودعا الوزراء إلى مكافحة ومعاقبة الفساد بجميع أشكاله فضلا عن غسل الأموال المتأتية من الفساد، ومنع تحويل الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة، والعمل من أجل الإعادة السريعة لهذه الأصول من خلال استرداد الأصول تمشيا مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي هذا الصدد شدد الوزراء على الحاجة إلى الشفافية في المؤسسات المالية، ودعوا إلى العمل على الكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالفساد وتتبعها، وتجميد الأصول المتأتية من الفساد أو توقيع الحجز عليها وإعادة هذه الأصول، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإلى تشجيع تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية في هذا الصدد. ودعا الوزراء إلى المشاركة الفعالة في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المزمع عقدها في الدوحة، قطر، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤٧ - وسلم وزراء الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام بأهمية المؤتمر الاستعراضي الثاني وأعربوا عن تقديرهم لالتزام كولومبيا بإعداد واستضافة ذلك المؤتمر المزمع عقده في كارتاغينا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، رحبوا بالمؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية التحضيرية للمؤتمر وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الدول المضيفة في هذا الصدد.

٤٨ - وأكد الوزراء على أنه لا بد من احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في جميع عمليات الإصلاح، بصرف النظر عن اشتراكات فرادى الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة. وتقع مسؤولية ترتيبات الإدارة وعملية إصدار القرارات التي تجري من خلال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية

وهيئاتها الفرعية، على عاتق الدول الأعضاء وحدها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأيدوا الدور الذي تقوم به الدول الأعضاء، من خلال اللجنة الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، في النظر في مسائل الميزانية والمسائل الإدارية.

٤٩ - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة المنوط بها مسؤوليات عن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بألا تناقش أي مسائل تتعلق بالميزانية والشؤون المالية والإدارية بما في ذلك تلك التي يجري تناولها فيما يتصل بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة سوى في إطار اللجنة الخامسة دون غيرها، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

٥٠ - وأعرب الوزراء عن دعمهم الراسخ للدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة وهيئاتها الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وأكدوا مجددا أن أي جهود تبذل لإصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية إعداد ميزانيتها، يجب أن لا يكون غرضها تغيير الطابع الحكومي الدولي، والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على الاضطلاع بدورها في الرقابة والرصد. وكرروا التأكيد أيضا على حق جميع أعضاء الأمم المتحدة في الإعراب عن آرائهم بشأن إدارة المنظمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بميزانيتها.

٥١ - وأكد الوزراء من جديد كذلك على مبدأ ''القدرة على الدفع'' بوصفه المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا أي تغيير في عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يرمي إلى زيادة مساهمات البلدان النامية. وفي هذا الصدد، شددوا على أن العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، ومعدلات التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض الدخل الفردي، ومعدل التدرج، والحد الأدنى والأقصى لأقل البلدان نموا، وتسوية رصيد الديون، يجب المحافظة عليها في حالتها الأصلية كما أنها غير قابلة للنقاش.

٥٢ - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الحالي للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، قد جرى تحديده كحل وسط سياسي وأنه يتناقض مع مبدأ القدرة على الدفع ويشكل مصدرا رئيسيا للتشوه في جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على الاضطلاع باستعراض هذا الترتيب، وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٥ جيم.

٥٣ - وأكد الوزراء أن القواعد والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة يجب أن تشكل أساسا لأي مناقشات بشأن جدول حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يعكس

جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بشكل واضح المسؤوليات الخاصة التي تقع على كاهل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في سبيل صون السلم والأمن. وأشار الوزراء أيضا إلى أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية لديها قدرة محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن أية مناقشة بشأن نظام التخفيضات المطبق على الجدول الخاص بعمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي ظروف البلدان النامية التي يجب أن لا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي.

٥٤ - وأكد الوزراء من جديد أن الاستقرار المالي للأمم المتحدة ينبغي ألا يتعرض للخطر من جراء اتخاذ تدابير تعسفية. وشدد الوزراء على أن أي جهود تبذل لاستخدام المساهمات المالية وسيلة للضغط من أجل اعتماد مقترحات معينة هي جهود معوقة عكسية وتشكل انتهاكا لالتزامات الدول الأعضاء بتقديم الموارد للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

٥٥ - وأكد الوزراء من جديد بقوة الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، وحثوا جميع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة في حينها، كاملة وبلا شروط. كما شددوا على أنه ينبغي أن تراعى تماما الصعوبات الخاصة والحقيقية التي تواجه بعض البلدان النامية والتي تمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية كما يجب أن تتجاوب بقرارات الجمعية العامة بشأن بند ''جدول الأنصبة المقررة'' في جدول الأعمال مع هذه الصعوبات.

٥٦ - وشدد الوزراء على أن مستوى الموارد التي يتعين على الجمعية العامة اعتماده يجب أن يكون متناسبا مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها لضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال. وأكدوا من جديد أيضا أولويات المنظمة حسبما اعتمدتها الجمعية العامة والحاجة إلى أن يعرض الأمين العام هذه الأولويات عند تقديمه الميزانيات البرنامجية المقترحة.

٥٧ - وكرر الوزراء الإعراب عن الحاجة إلى إيجاد توازن في إتباع الأولويات المتفق عليها في المنظمة عند تخصيص الموارد للميزانية العادية للأمم المتحدة، الأمر الذي يضر بصفة مستمرة بالأنشطة الإنمائية.

٥٨ - وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن تدعيم الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية هو أمر لا غنى عنه للتصدي للتحديات الحالية والمقبلة والفرص الناشئة عن عملية العولمة؛ وأنهم يدركون أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تحسين قدراتها وإمكاناتها من أجل تنفيذ ولاياتها بصورة كاملة وضمان الأداء الفعال لبرامجها في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، حثوا الأمين العام على المضي في توطيد الركيزة الإنمائية للمنظمة كلها، بما في ذلك الحساب الإنمائي.

٥٩ - وشدد الوزراء على أهمية ضمان أن تفي الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي. ولذلك حث الوزراء الأمين العام على أن يقوم، على سبيل الأولوية، بتحديد معايير المساءلة في المنظمة، وإيجاد آليات مساءلة واضحة للجمعية العامة، واقتراح معايير من أجل تطبيق المساءلة ووسائل من أجل إعمالها بقوة.

٦٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لعدم كفاية نصيب البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة من المشتريات. وأكدوا على أن مشتريات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون على أوسع نطاق جغرافي ممكن مع منح البلدان النامية معاملة تفضيلية. وأكدوا كذلك على أن قائمة الموردين لدى الأمم المتحدة ينبغي أن تمثل العضوية في المنظمة وشددوا على الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة لضمان زيادة وصول المؤسسات التجارية من البلدان النامية إلى الأسواق في مشتريات الأمم المتحدة.

٦١ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على المستويات العليا، وتحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة، وزيادة الشفافية في عملية استقدام الموظفين.

٦٢ - وأكد الوزراء من جديد أهمية الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية، الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي تحدد الجمعية العامة من خلاله التوجه الرئيسي للسياسة العامة على نطاق المنظومة لأغراض التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وأعاد الوزراء أيضا تأكيد أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن يحدد مسار العمل لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية كما ينبغي ألا تلغيه أو تجهضه عمليات أخرى.

٦٣ - وأكد الوزراء من جديد رغبتهم في مواصلة الاشتراك بشكل بنّاء في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة من خلال لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، كما كرروا الإعراب عن تفضيلهم لعملية متكاملة بشأن جميع المسائل قيد المناقشة، وذلك بغية تحقيق مستويات من التقدم متساوية في جميع المجالات، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣.

٦٤ - وأعرب الوزراء عن رفضهم بشدة المحاولات المبذولة لتسييس الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة وأكدوا على أهمية مبادئ الحياد والنزاهة في تقديم المساعدة الإنمائية.

٦٥ - وأعاد الوزراء تأكيد دعوتهم إلى الانسحاب الفوري لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري

المحتل حتى خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن باقي الأراضي اللبنانية المحتلة. وأكدوا من جديد دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١، والرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ولمبدأ الأرض مقابل السلام. وأكدوا من جديد أيضا، في هذا السياق، دعمهم لمبادرة السلام العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في بيروت، والتي جددتها مؤتمرات القمة العربية المعقودة في الرياض في آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي دمشق في آذار/مارس ٢٠٠٨، وفي الدوحة في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٦ - وأدان الوزراء الحملة العسكرية الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أسفر عن خسائر في الأرواح بين المدنيين وعن تدمير واسع للممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية. وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق بشأن ازدياد التدهور في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، وذلك نتيجة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها بناء المستوطنات غير المشروعة، والجدار، والطرق الالتفافية، وفرض الحصار والإغلاق. وناشدوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف فورا عن اتخاذ جميع التدابير غير القانونية التي تضر بالاقتصاد الفلسطيني، بما فيها على وجه الخصوص القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع في جميع أرجاء الأراضي المحتلة، خروجا ودخولا، والإفراج عن كل ما تبقى من إيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، ودفع التعويض عن جميع الأضرار التي سببتها للممتلكات والمؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية. كما أكدوا من جديد دعوتهم الموجهة إلى المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني الذي هو في أمس الحاجة إليها خلال هذه الفترة الحرجة، ولا سيما من أجل إعمار قطاع غزة وإنعاشه اقتصاديا.

٦٧ - وأعرب الوزراء عن دعمهم للمساعدة في جهود إزالة الألغام والقنابل العنقودية في جنوب لبنان. كما أعربوا عن قلقهم العميق بشأن عدم توفر الموارد المالية من أجل القيام بإزالة ما تبقى من الألغام والذخائر العنقودية في جنوب لبنان، ودعوا المانحين الدوليين ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الموارد المالية المناسبة والكافية إلى مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان لتمكينه من أداء مهمته. وأعرب الوزراء من جديد عن دعوتهم إسرائيل إلى إنجاز تقديم المعلومات الكافية إلى الأمم المتحدة بشأن هذه الألغام والذخائر العنقودية، وكذلك ما تبقى من الخرائط المتصلة بمواقعها، مما يعيق التنمية والتعمير في جنوب لبنان ويحول دون الاستغلال الزراعي لمناطق شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية. وطلب الوزراء من إسرائيل أن تتحمل المسؤولية عن زرع الألغام البرية واستعمال القنابل

العنقودية في جنوب لبنان وتحمل تكاليف إزالتها وكذلك تقديم التعويضات للبنان عن أية خسائر ناجمة عن ذلك وعن استصلاح الأراضي المتضررة في جنوب لبنان لأغراض الإنتاج.

٦٨ - وأعرب الوزراء عن دعمهم لحق لبنان غير القابل للتصرف في استغلال مياهه وفقا للقانون الدولي، وبوجه خاص لضمان الوفاء باحتياجات سكانه الاجتماعية والاقتصادية في المناطق والقرى المحررة. ودعوا إسرائيل إلى وضع حد لانتهاكاتها الجوية لسيادة لبنان والانتهاكات الأخرى التي تضر بشدة الحالة الأمنية التي تعد عاملا حيويا في النهوض بقطاعي الاقتصاد والسياحة.

٦٩ - وأكد الوزراء من جديد أهمية دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبخاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الحالية كما أكدوا دعمهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لمواصلة الجهود الإنمائية للبلدان النامية وكوسيلة لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي الناشئ. كما أكدوا مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب حسبما اعتمدتها الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية (IFCC-X11)، التي عُقدت في ياموسوكرو، بكوت ديفوار، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وشددوا على أن هذه المبادئ ينبغي أن توجه المجموعة في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٠ - وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن ترحيبهم بالإطار المفاهيمي ومجموعة المبادئ المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الواردة في ''توافق آراء ياموسوكرو''، وشددوا في هذا الصدد على العناصر التالية التي ينبغي أن توجه المجموعة خلال العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب:

(أ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مسعى مشترك لبلدان الجنوب وشعوبها ويجب أن يتابع كتعبير عن التضامن بين بلدان الجنوب واستراتيجية للاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات لبلدان الجنوب تقوم على أساس أهدافهما المشتركة وتضامنهما؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامجه يجب أن تتولى دفعه بلدان الجنوب؛

(ج) يجب ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه بديل عن التعاون بين الشمال والجنوب. فتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب ألا يكون وسيلة لمعالجة الاهتمام المنحسر للعالم المتقدم بمساعدة البلدان النامية؛

(د) التعاون بين بلدان الجنوب يجب ألا يُحلل ويُقيم باستعمال المعايير ذاتها المستعملة في العلاقات بين الشمال والجنوب؛

(هـ) المساهمات المالية من البلدان النامية الأخرى ينبغي ألا تُعتبر مساعدة إنمائية رسمية من هذه البلدان لبلدان أخرى في الجنوب. ذلك أنها لا تعدو أن تكون تعبيرا عن التضامن والتعاون الناجمين عن الخبرات المشتركة والتعاطف؛

(و) التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو خطة إنمائية تستند إلى فرضيات وظروف وأهداف محددة في السياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية ولاحتياجاتها وآمالها. لذا يستحق التعاون فيما بين بلدان الجنوب التعزيز بشكل منفصل ومستقل؛

(ز) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستند إلى شراكة وتضامن قويين أصيلين وعريضي القاعدة؛

(ح) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يقوم على المساواة الكاملة، والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة؛

(ط) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحترم السيادة الوطنية في إطار المسؤولية المشتركة؛

(ي) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يسعى إلى تدعيم التعددية في تعزيز النهج الموجه نحو العمل إزاء التحديات الإنمائية؛

(ك) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعزز تبادل أفضل الممارسات والدعم بين البلدان النامية في المسعى المشترك لتحقيق أهدافها الإنمائية العريضة (التي تشمل جميع جوانب العلاقات الدولية وليس فقط المجالات الاقتصادية والتقنية التقليدية)؛

(ل) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستند إلى الاعتماد الجماعي على الذات في البلدان النامية؛

(م) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يسعى إلى تمكين البلدان النامية من القيام بدور أكثر نشاطا في السياسة الدولية وعمليات اتخاذ القرارات الدولية ولدعم جهودها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ن) تستند وسائط وآليات تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى التعاون والتكامل الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي كما تستند إلى التعاون المتعدد الأطراف.

٧١ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل هافانا، وخطة مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخطة عمل الدوحة، التي تمثل مجتمعة إطارا شاملا للتعاون المكثف بين البلدان النامية.

٧٢ - وكرر الوزراء الإعراب عن دعمهم لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تقرر عملا بقراري الجمعية العامة ٢٠٩/٦٢ و ٢٣٣/٦٣، والمقرر عقده في نيروبي بكينيا، ودعوا إلى المشاركة النشطة في هذا المؤتمر. وأعربوا في هذا الصدد عن تقديرهم لحكومة كينيا وعن ترحيبهم بالجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أعاد الوزراء تأكيد المبادئ التي يستند إليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتي اعتمدها وزراء الخارجية لمجموعة الـ ٧٧ والصين، في اجتماعهم السنوي المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٧٣ - وكرر الوزراء الإعراب عن دعمهم للمبادرات الجارية بين بلدان الجنوب والتي تضطلع بها البلدان النامية، ودعوا الدول الأعضاء إلى توسيع جهودها نحو تعزيز مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لولاية مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب. وفي هذا السياق، طلب الوزراء إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل تشغيل صندوق الجنوب الاستئماني للمساعدة الإنمائية والإنسانية الذي أنشئ بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية. ودعا الوزراء الدول الأعضاء كذلك إلى استضافة المؤتمرات القطاعية في مختلف ميادين التعاون وكذلك الاجتماعات الاستشارية للشخصيات البارزة من أجل استكمال برنامج تنمية بلدان الجنوب على النحو الذي اعتمده مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب المعقود في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٧٤ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالنتيجة الناجحة للمنتدى الوزراي الأول لمجموعة الـ ٧٧ المعني بالموارد المائية الذي عُقد في مسقط (سلطنة عمان)، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ وأعربوا عن تقديرهم لحكومة سلطنة عمان وشعبها لاستضافتهم المنتدى واتخاذهم جميع الترتيبات الضرورية للتوصل إلى نتيجة ناجحة.

٧٥ - كما أعرب الوزراء عن ترحيبهم بالأعمال التحضيرية الجارية التي تضطلع بها أكاديمية العالم النامي للعلوم من أجل القيام، بالتعاون مع اليونسكو، بعقد اجتماع لوزراء العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في إطار منتدى العلوم العالمي لعام ٢٠٠٩ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بودابست بهنغاريا، ودعوا الوزراء المسؤولين عن العلوم وتكنولوجيا والأكاديميات الوطنية للعلوم وغيرها من مؤسسات الأبحاث ذات الصلة في الدول الأعضاء إلى الاشتراك بشكل فعال في الاجتماع المذكور. وأحاط الوزراء علما بالجهود التي تبذلها أكاديمية العالم النامي للعلوم في سبيل تشغيل الاتحاد المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، وذلك وفقا للتكليف الذي اعتمده مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب

الذي عُقد في الدوحة بقطر في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ والقرار الذي اتخذه اجتماع وزراء العلوم والتكنولوجيا للدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ المعقود في أنغرا دو سريس، بريو دي جانيرو في البرازيل، في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٧٦ - وفي هذا السياق، أعرب الوزراء عن تطلعهم إلى النجاح في إعداد وعقد الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، المقرر عقدها في عام ٢٠١٠ في آسيا للتحضير لمؤتمر القمة الثالث لبلدان الجنوب.

٧٧ - وعهد الوزراء لرئيس مجموعة الـ ٧٧ بمهمة الاضطلاع بمشاورات بغية الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة الثالث لبلدان الجنوب المقرر عقده في عام ٢٠١٠ في أفريقيا. كما دعا الوزراء الرئيس إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ في مناسبة ملائمة في عام ٢٠٠٩.

٧٨ - وأقر الوزراء تقرير الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الخبراء المعنية بصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والتعاون التقني بين البلدان النامية الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXI)/2009/2 وأيدوا توصياته. وأثنى الوزراء على رئيس لجنة الخبراء لما أبداه من التزام مستمر وأعربوا عن ارتياحهم إلى النتائج التي حققتها لجنة الخبراء. وعلى ضوء الانخفاض الكبير في عائدات الفائدة من الصندوق الاستئماني بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة على النحو الذي ذكره رئيس لجنة الخبراء، ناشد الوزراء كل دولة عضو أن تقدم مساهمة ملموسة ولمرة واحدة إلى لجنة الخبراء بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية المقرر عقده في نيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٧٩ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية لمجموعة الـ ٧٧ الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXI)/2009/4، على النحو المقدم من رئيس مجموعة الـ ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تبذل بعد جهودا خاصة لدفع مساهماتها غير المسددة على أن تفعل ذلك.

٨٠ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لجمهورية السودان لما أبدته من قيادة قديرة ولما قامت به من أعمال ممتازة وجهود دؤوبة بوصفها البلد الذي يرأس مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠٠٩. وبالنظر إلى أن عام ٢٠٠٩ قد تكشف عن كونه عاما حافلا بالتحدي لجميع البلدان النامية، فإن الالتزام الذي أبدته جمهورية السودان بوصفها البلد الذي يرأس المجموعة في سعيها إلى تحقيق أهداف مجموعة الـ ٧٧ وغاياتها، هو من دواعي الامتنان العميق. كما أثنى الوزراء على ما أبدته أمانة مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك من كفاءة في العمل ودعم قيم متواصل الذي ترأس المجموعة والدول الأعضاء، وأعربوا عن تهنئتهم للأمين التنفيذي

لمجموعة الـ ٧٧ على جائزة الاستحقاق التي قُدمت إليه خلال حفل افتتاح الاجتماع الوزاري تقديرا لأدائه البارز والتزامه وتفانيه المتواصلين في سبيل تحقيق أهداف مجموعة الـ ٧٧ وغاياتها.

٨١ - ورحب الوزراء بحرارة بانتخاب جمهورية اليمن بالتزكية لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ لعام ٢٠١٠.